

قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

إعداد الدكتور: محمد عودة

LAW 631
FinTech

المحاضرة (الرابعة)



قانون تنظيم التكنولوجيا المالية

المحاضرة الرابعة

LAW 631
FinTech

الأُسبوع الخامس

التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

المحاور الرئيسية للمحاضرة

أولا " : مساهمة التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

ثانيا " : مراحل التنظيم القانوني

ثالثا " : التوازن بين النظم الرقابية و أنشطة الابتكار

رابعا " : المنصات الرقمية

خامسا " : مستقبل التنظيم القانوني

سادسا " : السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية

و ادوات التكنولوجيا المالية

سابعا " : المراجع



تمهيد

ان التطبيق الدقيق للأطر الوظيفية للتكنولوجيا المالية، وفي ظل الاستخدام المباشر وغير المباشر للرقابة المالية، وضمن تنظيم قانوني مناسب، سيمكن من الوصول الى قطاع خدمات مالية متطور، ويتناسب مع درجة تطور الأسواق المالية العالمية المعاصرة. لقد افرز التقدم التكنولوجي المعاصر عملات رقمية، وتم وضع إطار قانوني للرقابة و للسيطرة عليها ولكن افرز، في ذات الوقت عملات مشفرة لا يوجد إطار قانوني لها، وبالتالي اصبح من الصعوبة بمكان السيطرة عليها في معظم دول العالم. ومن اجل معالجة هذه المشكلة، لابد من وجود تنظيم قانوني نوعي، يتزامن مع الاستخدام المباشر لوسائل الرقابة، وفي كل مراحل تنفيذ الانشطة المالية

ان التقدم الكبير في قطاع صناعة العمليات المصرفية والمالية، نتج عن التطور في التكنولوجيا المعاصرة بحد ذاتها. ولكن ما أحدثته من توسع هائل في الابتكارات، أدى في نفس الوقت الى حدوث مخاطر عديدة. و لقد تطلب هذا تغييرا مناسباً وبشكل مواز في ادارة المؤسسات المالية، وتجسد ذلك في التطبيقات العملية في هذا القطاع، وادت الى فتح آفاق جديدة، تمخض عن تطوير أساليب من الخدمات المالية لم تكن موجودة سابقا، لقد تطلب كل ذلك البحث عن الاطر القانونية الكفيلة بتنظيم الرقابة في جميع الانشطة ذات



أولاً: مساهمة التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

ففي العقود القديمة المنصرمة، تم ربط العمليات المالية بالتكنولوجيا الحديثة، فتمخض عن ذلك ظهور مصطلح عالمي جديد و هو التكنولوجيا المالية، ويعني استخدام التكنولوجيا لتقديم الحلول المالية. فالتكنولوجيا المالية، هي صناعة مالية جديدة تطبق التكنولوجيا لتحسين الأنشطة المالية

ذلك لأن الأزمة المالية العالمية لعام 2008، مثلت لحظة محورية، فصلت المراحل السابقة من تطوير التكنولوجيا المالية، والتكنولوجيا التنظيمية عن النموذج الحالي. فالتكنولوجيا التنظيمية، تعتبر ايضاً مجال جديد داخل الصناعة المالية، يطبق التكنولوجيا لتحسين العملية التنظيمية، ولا تزال أداة مهمة لصنع القرار، على الرغم من ان التبدل التكنولوجي يؤدي الى ظهور تحديات جديدة، كما وان هذه التطورات التنظيمية والتكنولوجية عملت على تغيير طبيعة الاسواق والخدمات والمؤسسات المالية بطرق غير متوقعة تماماً قبل الازمة المالية العالمية عام 2008

فمصطلح التكنولوجيا المالية، يوضح كيفية استخدام التكنولوجيا في مختلف أنشطة القطاع المالي، وعلى الاخص في العمليات المصرفية. لقد فتح هذا التوجه عن آفاق جديدة لتطوير أساليب جديدة من الخدمات المالية. فقد أدى الى تخفيض تكاليف العمليات الاستثمارية، كما سهل في نفس الوقت عمليات الاقتراض وتحويل الاموال دون الحاجة الى وساطة المصارف التجارية ولكن الحث الكبير الذي نشأ بعد أزمة العقار العالمية خلال عام 2008 دفع باتجاه العمل على اقامة قطاع مالي رصين، وغير معرض للانهيال المنهجي الذي احدثته الازمة، و قد تطلب ذلك تنظيمًا قانونياً

لرقابة نوعية، و متخصصة، بحيث تتناسب مع طريقة استخدام هذه التكنولوجيا، والنمو السريع فيها ، وعلى الاخص التوسع السريع في الخدمات و

أولاً : مساهمة التنظيم القانوني على التكنولوجيا المالية

في ظل الاطر الوظيفية للتكنولوجيا المالية والتطور والتداول سريع الوتيرة للوسائل المبتكرة للادوات المالية، و للتحويلات المالية و للتقنيات المطبقة. ويتناسب ايضاً مع تداخل التكنولوجيا المالية مع عصر الهواتف النقالة ومنصات التواصل الاجتماعي. ويمكنه السيطرة على تنظيم عملية التمويل بين الاشخاص المعنوية و بين الاشخاص الطبيعية، وهي عملية التمويل التي تسمى من نظير الى نظير و اخيراً ، السيطرة على عمليات المساهمة المؤتممة في أسهم راس المال من خلال التمويل الجماعي كذلك فان للابتكارات التكنولوجية تأثيرات مهمة في كل من الطلب والعرض في قطاع المدفوعات. فهناك تأثير في الطلب على أموال البنك المركزي وأدوات الدفع الالكترونية، مثل بطاقات الدفع التي أدت إلى استبدال الاوراق النقدية، بالودائع قصيرة الاجل في البنوك التجارية، وبالتالي يمكن أن يؤدي ظهور العملات الافتراضية المشفرة، إلى تقليل الطلب على الاوراق النقدية وودائع الافراد، لدى البنوك التجارية اما من جانب العرض، فهناك صعوبة الحفاظ على المعروض النقدي في ظل احتكار المنقبين للعملات و الاخلال بوظيفة النقود للقيام بوظائفها الرئيسية



ماهية التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية

إذا كانت التكنولوجيا المالية هي عملية اندماج بين الابتكار والتكنولوجيا في مساحة الخدمات المالية، وإذا كانت الرقابة عليها تعتبر مؤاتية وحامية لها، فسنتمكن من الوصول إلى التعريف المناسب للتنظيم القانوني. فالتنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية، هو عملية تنظيمية مرنة جداً و ذات قابلية على ترصين النظم الرقابية التي تفتقر إلى عدم الكفاية، و التي تتابع أعمالها في الاسواق المالية التي تفتقر إلى عدم الكفاية أيضاً مما سيحقق هدف حماية الاطراف المتعاملة من المخاطر، من خلال الاجراءات التي يتم اعتمادها. فمن هذا التعريف، نلاحظ ضرورة وجود تنظيم قانوني يتكيف باستمرار مع النظم الرقابية التي تقل كفايتها أمام الابتكار الذي يتطور باستمرار وبشكل متصاعد، حيث تصبح هذه النظم مع مرور الوقت غير متناسبة مع الاعمال في الاسواق المالية وغير كافية لحماية المستهلكين فيها، كذلك يتضح من هذا التعريف ان الاسواق المالية تفتقر إلى الكفاءة والتي لا يمكن السيطرة عليها بواسطة النظم الرقابية المذكورة، فيصبح التنظيم القانوني للرقابة امراً ملحاً لكي يبقى مسار الابتكارات مفتوحاً في المؤسسات المالية لحماية



ثانيا : مراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية (مراحل التنظيم القانوني)

لقد مرت الرقابة على التكنولوجيا المالية، بثلاث مراحل اساسية هي:

المرحلة الاولى:

فترة النصف الثاني لعقد الخمسينيات والنصف الاول من عقد الستينات. وتعتبر مرحلة بناء الأسس الأولى التي أنشأ عليها صرح العلاقة بين التكنولوجيا والأنشطة المالية والأنشطة المصرفية. فقد ابتدأت من مد خطوط التلغراف عبر المحيط الأطلسي، وتطوير شبكة التلكس العالمية

المرحلة الثانية :

فترة النصف الثاني من عقد الستينات ولغاية 2008 حيث انتقلت الرقابة في هذه المرحلة، باتجاه إيجاد أوجه ارتباط نوعية بين التكنولوجيا و الانشطة المالية والمصرفية ، و نظرا للتطورات السلبية و الايجابية التي دفعت باتجاه البحث عن حلول تناسب هذه التطورات و على النحو التالي



ثانيا : مراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية مراحل التنظيم القانوني

1-التطورات السلبية

وتمثلت بانهيار أسواق الاسهم عالمياً في سنة 1987 ففي نفس الوقت الذي مثلت فيه صدمة ,كانت بمثابة حافزا قويا للجهات الرقابية للبحث عن طرق جديدة للتحكم في سرعة تغيرات الاسهم ، بالاعتماد على التكنولوجيا المتاحة

2-التطورات الايجابية

وتمثلت باستخدام مركز للتكنولوجيا في الانشطة المالية نتيجة ل :

أ-بروز استخدام الحاسوب بكثافة في ادارة مخاطر التداول في الاسواق المالية.

ب-ظهور الانترنت في عقد التسعينات أدى الى تعزيز استخدام التكنولوجيا في الانشطة المالية

ج-الاستخدام الواسع لتقنيات الحاسوب او ما يسمى بالرقمنة في الخدمات المالية في كافة الخدمات المصرفية



ثانيا : مراحل تطور الرقابة على التكنولوجيا المالية مراحل التنظيم القانوني

المرحلة الثالثة

وهي فترة ما بعد الازمة المالية العالمية، التي حدثت في عام 2008 أي المرحلة التي اعقبت حدوثها، حيث أضرت بأرباح المصارف التجارية، وأثرت سلبياً على قدرتها التنافسية، وأدت الى اندفاع كبير نحو ايجاد حلول تكنولوجية للتخلص من آثار الازمة و نظرا للمعدلات السريعة للابتكار والتطوير بفضل تطور التكنولوجيا المالية المستمر لتقنية المدفوعات، والوسائل المبتكرة للتحويلات المالية، والأدوات والتقنيات المتعلقة بها، بالإضافة الى دخول مشروعات جديدة الى قطاع الخدمات المالية والمصرفية ذات استخدام كثيف لتقنيات الشبكات الحاسوبية، ادى الى التسريع في تطوير مجالات الابتكار في هذا القطاع. و بشكل موازٍ ومن أجل الاستجابة للمتطلبات الرقابية المستحدثة لمواكبة كل التطورات السابقة، فقد حدثت زيادة كبيرة في تكاليف عمليات الالتزام الرقابي، وعلى الأخص فيما يتعمق بخطط التعافي، وكذلك اختبارات الاجهاد، التي تزامنت مع فرض المزيد من القيود على منح الائتمان المصرفي. وكذلك بسبب حدوث انتقال الى استخدام الذكاء الاصطناعي في المنظومة الرقابية برمتها. فعلى سبيل مثال التطور التقني في هذا المجال، فان استخدام تقنية التداول المعتمد على الذكاء الاصطناعي لمراقبة أسواق الأوراق المالية والتنبؤ بأي طرق محتملة لعمليات الاحتيال، والذي يخطط مسؤولو وول ستريت لاستخدامها، ففي هذه الطريقة، تستقي الآلة المعلومة من هيكل تبدل أنماط البيانات ثم تحاول التنبؤ بما



ثالثا: التوازن بين النظم الرقابية و أنشطة الابتكار

ان الانطلاق من الواقع التطبيقي للتكنولوجيا المالية، باعتبارها صناعة كبيرة، وتتسع باستمرار نتيجة لعملية الابتكار، سيظهر التحديات التي تنبثق باستمرار أمام النظم الرقابية عليها. فبينما تنشط عملية الابتكار لتطوير خدمات المستهلكين، تنشط في الوقت نفسه عملية تطوير لتكنولوجيا تمكن من ارتكاب جرائم الكترونية. وتعرف الجرائم الالكترونية بانها مجموعة الافعال او الجرائم، التي يرتكبها محترفي الحاسوب من خلال الحاسوب حصرا بوجود الانترنت في فضاء الكترونية بحث. ويأتي في مقدمة اسبابها المجتمعية ضعف تطبيق القانون ضد الجرائم الالكترونية بسبب غياب الرقابة في هذا المجال. وكذلك بينما تتم عملية إقراض النظير للنظير، تبرز مخاطر ترتبط في منظومة عملية الإقراض هذه. ان كل ذلك يتطلب حالة توازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار، و سنناقشها فيما يأتي



ثالثاً: التوازن بين النظم الرقابية و أنشطة الابتكار

أولاً : التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار

ان البحث في موضوع التوازن بين النظم الرقابية وأنشطة الابتكار، يعني تقييم الفوائد المتعلقة بالسلامة كنتيجة لتطبيق هذه النظم، وبين الابتكار ذو المناهج المختلفة في الخدمات المالية. والسؤال الذي يطرح هنا: هل تستطيع هذه النظم الرقابية تأمين السلامة بنفس سرعة عملية الابتكار؟ ان الاجابة سترتبط بقدرة النظم الرقابية في تحديد أفضل الممارسات لغرض اللحاق بتطور الابتكار في التكنولوجيا المالية التي تعتبر :

اولاً: صناعة واسعة جداً تشمل على خدمات مصرفية متنوعة ، فقد انتشر التعامل ببطاقات الأئتمان الاوراق المالية، الإقراض الاستشارات الاستثمارية... الخ انتشاراً واسعاً وسريعاً

ثانياً: تستخدم بيانات ضخمة جداً في تطويرها، وتحديدًا في المجالات الآتية:

-في تحليل عادات الانفاق من قبل مؤسسات التكنولوجيا المالية وفقاً للعمر، الجنس، السلوك عبر الانترنت، الوضع الاقتصادي و الموقع الجغرافي و تحديد / فئات العملاء

-في الكشف عم عمليات الاحتيال و خصوصاً في حالات اختراق الحسابات



ثالثا: التوازن بين النظم الرقابية و أنشطة الابتكار

-في تحديد المخاطر المحتملة للاستثمارات المتعرضة للخسارة، أو المقترضين المتوقع عدم مقدرتهم على السداد

-في ايجاد خدمات مالية قادرة على تلبية احتياجات المستهلك النهائي.

-في تحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بحدوث الأزمات المالية، والوقاية منها. وهذا النوع من التحليلات يمثل فن بناء و استخدام النماذج كما وان تطبيقاتها في اطار الخدمات المالية، تشمل التنبؤ بأسعار الأسهم والسلع المتداولة، تقييم المخاطر ، نماذج التنبؤ المستندة الى توجيهات العملاء ، تشخيص اسواق الاسهم، و تصنيف المستندات الى فئات مختلفة كتحليل الاخبار ذات التأثير على اسواق الاسهم ، و اعادة توجيه شكاوى العملاء

فيجب ان تلاحق النظم الرقابية التكنولوجية التي يتسارع الابتكار فيها بقوة. كذلك فان تقييد ممارسة مندرجة ضمن التكنولوجيا المالية الحالية سرعان ما تبده انواع جديدة مبتكرة، وبالتالي ستظير الفجوة بينها وبين الاطر الرقابية، وستبقى امام ممارسات غير كافية



رابعاً : المنصات الرقمية



ثانياً : تقليل المخاطر الناتجة عن اعتماد المنصات الرقمية

ان البحث في هذا الموضوع يتطلب الوقوف عند الاسئلة الجوهرية الآتية:

السؤال الاول: ما هي المنصات الرقمية وما هو واقع عملية الاقتراض عبرها؟

السؤال الثاني: كيف تتم عملية اقتراض النظير للنظير؟

السؤال الثالث: ما هي المخاطر المرافقة لهذه العملية؟

السؤال الرابع : ما هي النظم الرقابية اللازمة لمواجهة هذه المخاطر؟

السؤال الخامس : ما هو التنظيم القانوني المناسب لرقابة تساير

التكنولوجية المالية؟



ما هي المنصات الرقمية وما هو واقع عملية الاقراض عبرها

ان المنصات الرقمية عبارة عن نظم مالية ذات تطبيقات مختلفة، منها عملية اقراض النظير للنظير و تمثل احدى المنصات الرقمية، التي تعمل كأسواق يتم من خلالها إقراض الاموال. و توجد بجانبها منصات أخرى كمنصات المقايضة، ومنصة التمويل الجماعي، فما هي آلية

نشاطها

منصات المقايضة

تعتبر البرمجيات الحاسوبية احدى مكونات منصات المقايضة وتتم عبر الانترنت الذي من مميزاته وجود نظام لتقييم العروض بما يمكن المقايضة مع اي مشترك في الشبكة فتكون أمام كل طرف خيارات متعددة و على العكس تماماً من المقايضة الشخصية خارج الانترنت. ويجب ان يتم مسك سجلات لاغراض المحاسبة الضريبية في حالة اعتماد هذه المنصة

منصة التمويل الجماعي

ان منصة التمويل الجماعي عبارة عن تمويل لمشروع عبر الانترنت. ويتم من خلال جمع مبالغ صغيرة من المال، من عدد كبير من الاشخاص ويعمل من خلال الافراد او المنظمات التي تستثمر مقابل ربح. حيث يكون هذا الربح، على شكل أسهم في التمويل الجماعي القائم على الاستثمار

أو يكون على شكل سعر فائدة محدد في التمويل الجماعي القائم على الاقراض ، أو يكون على شكل مادي أو معنوي في التمويل الجماعي القائم على التبرع

أو قد يكون على شكل مكافأة لاحقة من المشروع في التمويل الجماعي القائم على المكافآت. علما ان منصات التمويل الجماعي تأخذ نسبة مئوية من الاموال التي تجمع خلال المشروع، وليس قبل بدئه. وتجدر الإشارة هنا، الى أن التمويل الجماعي هو مفهوم حديث وبالتالي فان الاستثمار في الشركات الناشئة تتوعده عدد من المخاطر. حيث يأتي في مقدمتها الفشل، الذي قد يؤدي الى خسارة كمية الاستثمار، أو ربما يكون العائد غير مضمون، أو صعوبة بيع الاسهم، أو قد تتعرض المنصة للافلاس قبل أن يتم الاستثمار.

واقع عملية اقراض النظير للنظير

ان عملية اقراض النظير للنظير عبارة عن نظم تعمل مثل الاسواق. وهو اتجاه جديد يعمل على الغاء دور المصارف، بحيث يتجه المقترضين بشكل مباشر إلى المقرضين، في عملية تحتاج لمزيد من الوقت والجهد وتتطلب مخاطرة أعلى من النظام التقليدي كما وتندرج تحت نظم اقراض النقود للأفراد، أو الشركات، وتقوم على خطوات بموجب برنامج محدد ، فيتقابل الافراد أو الشركات، الراغبين في اقراض نقودهم مع المقترضين، ومن ثم تتم عملية التمويل دون وساطة البنوك التجارية.

المخاطر المرافقة لعملية اقراض النظير للنظير



ان اسباب ظهور مخاطر اقراض النظير للنظير تعزى الى ما يأتي:

- فشل النشاط التجاري للافراد أو للشركات المقترضة، وبالتالي عجزها عن السداد.

- عدم وجود نظام لتعويض المودعين في برامج لا تطبق النظم المصرفية.

- السداد السابق، او المتأخر عن التاريخ المتفق عليه، والذي يؤثر في حجم ارباح المقرض.

- افلاس الافراد أو الشركات المقترضة

ويبرز هنا دور الرقابة المالية، الذي يجبر الشركة على الاحتفاظ باموال العملاء و بشكل منفصل عن اموالها. كما ستظهر اهمية التنظيم القانوني، الذي سيحدد درجة النهوض بالدور الرقابي على اعمال الافراد و الشركات و هذا ما سنتناوله فيما يلي :

النظم الرقابية في مواجهة مخاطر عملية اقراض النظير للنظير

ان فكرة مواجهة المخاطر تتركز في موضوع تحقيق السلامة في القطاع المالي. فقد برزت أهمية إنشائه بعد ازمة العقار العالمية في سنة 2008، كما ذكرنا سابقا ويأتي في مقدمة هذا الموضوع حماية المستهلك والعمل على توفير معلومات دقيقة، حول نوع المخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. ان اساس عمل النظم الرقابية يتمثل في تجنب العملات المالية الخطرة بحيث يحتل مركز الصدارة وعلى الاخص فيما يتعلق بتطبيق القانون في منظومة العملات المشفرة، التي يطغي على معاملاتها السرية والتعتيم.



فأنظمة العملات المشفرة تعد المستهلكين بفوائد جمة، منها زيادة الخصوصية في المعاملات، وإرسال النقود دون وسيط. ولكن في الواقع ، يتم استغلال هذه التسهيلات لأغراض غير قانونية. فتكون نتيجة غياب إجراءات مكافحة غسل الأموال، وتحديد هوية العملاء، أو ضعف أهميتها وسيلة الى اختراقها. والسؤال الذي يطرح هنا: ما هي هذه العملات المالية المشفرة، وكيف يمكن تجنبها

ان من اشهر العملات المشفرة هي

البيتكوين: احدى العملات المالية المشفرة، وهي عبارة عن نسخة محدثة من المعاملات الالكترونية، التي تتم من نظير الى نظير، بحيث ترسل المدفوعات عبر الإنترنت مباشرة، علما انه قائم على تقنية البلوك تشين و هي عملة مشفرة و نظام دفع رقمي

إيوس: احدى انواع العملات المالية المشفرة، وهي منصة ذكية للعقود

نيو : احدى انواع العملات المالية المشفرة، وتتم تعاملاتها من خلال العقود ذكية



خامسا : مستقبل التنظيم القانوني

في الوقت الذي يوجد فيه اطار قانوني للعملات الرقمية في معظم دول العالم، أي وجود سلطة مركزية تقوم بالغاء او تجميد، أية معاملة فيها احتيال او غسل اموال استنادا الى امر السلطات الرقابية، أو بناء على طلب المتعامل، نلاحظ عدم وجود أي جانب قانوني للعملات المشفرة، التي يسيطر عليها المتعاملين لكل عملة. فالعملة المشفرة، هي عملة قائمة على الرياضيات، و هي عملة رقمية تستخدم فيها تقنيات التشفير، للتحكم في إنشاء وحدات العملة والتحقق من تحويل الاموال وتعمل بشكل مستقل عن وحدة مركزية واحدة. كما و ان إخفاء الهوية في العملات الافتراضية المشفرة يجعل من غير الممكن على المؤسسات المالية تحديد المستفيد الحقيقي من المعاملات المالية التي تتم بتلك العملات مما يزيد من صعوبة الرقابة عليها

وبناء على ذلك، يمكن ادراك ان وجود التنظيم القانوني للرقابة، على هذا النمط من التكنولوجيا المالية، يفترض ان يتناسب مع حقيقة الواقع العملي، ودرجة تأثيره، في التوجه نحو قبول اعتماد العملات المشفرة، وفي كل بلد من بلدان العالم. وبناء على ذلك فان مستقبل وجود التنظيم القانوني للرقابة على العملات المشفرة، سيعتمد حتما، على قبولها رسمياً في التداول من عدمه. فهناك سياسات حكومية مالية دافعة باتجاه رفض اعتماد العملات المشفرة، وبالمقابل هناك سياسات حكومية مالية دافعة باتجاه قبول اعتماد العملات المشفرة



التطبيقات القضائية المالية الخاصة بالعملات الرقمية

بسبب تزايد اهتمام الدوائر الضريبية باليرادات المتحصلة من العملات الرقمية، وعدم وجود رؤية واضحة للطبيعة القانونية للعملات الرقمية في البلد نفسه، فضلا عن الدول مجتمعة، فقد طفت الى السطح كثير من المنازعات ذات الصبغة الضريبية منها الدولية ومنها الوطنية، مؤطرة بذلك لتوجهات قانونية ملفتة للنظر على الرغم من اختلافها من قرار او حكم لآخر وعلى العموم فان هنالك واقعتين قضائيتين من المهم ايرادهما واستخالص مبادئهما، وهما قرار لمحكمة العدل الاوروبية و اخر لمجلس الدولة الفرنسي

اولا : محكمة العدل الاوروبية :

يعد قرار محكمة العدل الاوروبية المرقم 264/14 في عام 2015 واحدا من القرارات المهمة التي وضعت النقاط على الحروف فيما يخص ضريبة العملات الرقمية وتحديد البيتكوين. ان المتخصصين اللذان كان أحدهما مصلحة الضرائب السويدية قد طلبا من محكمة العدل الاوروبية عبر المحكمة الادارية العليا في السويد تفسير التوجه الضريبي لمجلس الاتحاد الاوروبي لعام 2006 وتحديد في مادته الثانية التي تنص على: " تخضع المعاملات التالية لضريبة القيمة المضافة:

أ-توريد السلع للمقابل داخل أراضي دولة عضو من قبل شخص خاضع للضريبة

وكذا المادة 135 التي تنص على: " تستثني الدول الاعضاء المعاملات التالية:



1- معاملات التأمين واعادة التأمين، بما في ذلك الخدمات ذات الصلة التي يؤديها وسطاء التأمين و وكلاء التأمين

2- منح الائتمان و التفاوض عليه و ادارة الائتمان من قبل الشخص الذي يمنحة

وكان مقتضى التفسير هو الوصول فيما إذا كانت عوائد البيتكوين خاضعة لضريبة القيمة المضافة من عدمه، والتي تعرف بانها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والخدمات، وبمعنى أوضح، توضيح فيما إذا كانت البيتكوين هي سلعة او غير ذلك، وامكانية ان تدخل ضمن النشاطات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة بموجب توجيه الاتحاد الاوروبي

وفي معرض القرار فقد توصلت المحكمة الى ما يلي:

اولا: استندت المحكمة في تفسير المادة 135 في ان الاعفاءات المقررة بموجب توجيه مجلس الاتحاد الاوروبي هي اعفاءات توجه الى المعاملات المالية، بالتالي فان حتى الخدمات المتعلقة بتحويل الاموال يمكن ان تندرج ضمن هذا الاعفاء

ثانيا: ان توجه مجلس الاتحاد الاوروبي قد اقر بإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة التي تتعلق ببعض المعاملات المالية كالمعاملات المتعلقة بالعملة الورقية والمعدنية المستخدمة كعملة قانونية، وقد عدت محكمة العدل الاوروبية بان قبول أطراف المعاملة بالتعامل بالعملة الافتراضية وتحديد البتكوين كاف لان يترتب عليه كونها عملة قانونية وبالتالي تعد معفاة من ضريبة القيمة المضافة.



ثالثا: خلصت المحكمة الى ان مبادلة العملة التقليدية بالعملة الافتراضية ومنها البتكوين او العكس بالرغم من كونه خدمة، الا انه خدمة مالية معفى من ضريبة القيمة المضافة

رابعا: اقرت محكمة العدل الاوروبية في قرارها التفسيري بان البتكوين صالحة لان تكون وسيلة للدفع معفية من ضريبة القيمة المضافة ويمكن ان نستنبط مما سبق عدة مبادئ وهي:

اولا: اقرت محكمة العدل الاوروبية بالنقد الاتفاقي كنقد يحوي سمات المناقصة القانونية.

ثانيا: كشفت المحكمة في قرارها التفسيري الطبيعة القانونية للعملة الافتراضية ومنها البتكوين في انها صالحة ان كون وسيلة للدفع.

ثالثا: لم تعتبر محكمة العدل الاوروبية ان البتكوين سلعة تترتب عليها ضريبة القيمة المضافة



التطبيقات القضائية المالية الخاصة بالعملات الرقمية

ثانيا : مجلس الدولة الفرنسي

تواصل " مع منهج التكييف الإداري الذي تفضله الدول المنظمة او شبه المنظمة للعملات الرقمية، فقد التزمت فرنسا بهذا المنهج خصوصا فيما يتعلق باتجاه التكييف الضريبي، وقد كان موضوع القرار يتركز على تفاصيل عدة منها، الغاء التعليقات الضريبية الصادرة في النشرة الرسمية للمالية العامة الخاصة بالضرائب، والمنشورة في عام 2016، والتي تضمنت الاشارة على ان البيتكوين هي وحدة حساب افتراضية مخزنة على وسيط إلكتروني يسمح لمجتمع المستخدمين بتبادل السلع والخدمات فيما بينهم دون اللجوء إلى عملة تقليدية، و يتم الحصول على عملات البيتكوين إما مجانا مقابل المشاركة في تشغيل النظام (التعدين)، أو مقابل الدفع على منصات الانترنت التي تم إنشاؤها للسماح بشراء وبيع عمالت البيتكوين كمناقصة القانونية.

و اوضحت التعليقات ان امتلاك البيتكوين بهدف إعادة بيعها يأتي من نية مضاربة. و هذا النشاط عندما يتم تنفيذه على أساس عرضي فهو دخل خاضع لاحكام المادة 92 من قانون الضرائب العام بغض النظر عن طبيعة البضائع أو القيم التي يتم تبادل عملات البيتكوين مقابلها، مثل تبديل عملات البيتكوين باليورو، وشراء السلع من أي نوع التي يتم دفع ثمنها عن طريق عملات البيتكوين على ان يقيم الدخل المكتسب بعملة اليورو.

كما ان القيام بنشاط امتلاك البيتكوين بهدف إعادة بيعه بصورة معتادة، عندها تخضع المكاسب الناتجة عنه الى ضريبة الارباح الصناعية والتجارية، وتتخذ الادارة دورها في فحص حالات امتلاك البيتكوين كل على حدا، للتوصل الى اخضاعها الى الضوابط الضريبية المناسبة



وخلص مجلس الدولة الى اصدار قراره متضمنا النقاط التالية:

اولا: : ان التعليقات المطعون بها تعتبر توجيهات غير الزامية، بالتالي لا يمكن عدّها اساءة في استخدام السلطة

ثانيا: وجد مجلس الدولة الفرنسي بان البيتكوين من الاموال المنقولة غير الملموسة استنادا الى القانون المدني الفرنسي الذي قسم الممتلكات الى ممتلكات منقولة وغير منقولة

ثالثا: اقر مجلس الدولة الفرنسي امتلاك البيتكوين لغرض بيعه فيما بعد بصورة معتادة خاضع لضوابط قانون التجارة الفرنسي في تعريفه للاعمال التجارية الذي ينص على : "يعتبر القانون الاعمال التجارية: أي شراء للاملاك المنقولة بغرض إعادة بيعها ، إما عينيا او بعد العمل و التشغيل

رابعا: بما ان امتلاك العملات البيتكوين لاغراض بيعها بصورة معتادة خاضع لقانون التجارة، فان مجلس الدولة اقر بإخضاعها الى ضريبة المكاسب الرأسمالية على الممتلكات المنقولة.

خامسا: اعتبر مجلس الدولة الفرنسي ان نشاط التعدين يقع ضمن ضريبة الاعمال التجارية والصناعية ، وفقا لقانون الضريبة العام الذي ينص على : تعتبر ارباحا صناعية وتجارية لاغراض ضريبة الدخل و الارباح التي يحققها الاشخاص الطبيعيون والمتأثية من ممارسة مهنة تجارية أو صناعية أو حرفية

سادسا: فرق القرار بين العوائد الناتجة من تداول البيتكوين بصورة معتادة او بصورة عرضية، وافر ان الاخيرة تدخل ضمن العائدات غير التجارية



وما يمكن استخالفه من المبادئ الذي تضمنه القرار هو ما يلي:

اولا : كشف مجلس الدولة الفرنسي عن القيمة القانونية للتوجيهات والتحذيرات الصادرة من السلطة التنفيذية، حيث فرق بين القرارات الادارية والتوجيهات غير الملزمة، وبالتالي فان التوجيهات والتحذيرات الموجهة للأفراد لا تكون ملزمة قياسا على ذلك، وهو ما ينطبق على التوجيهات والتحذيرات التي وجهتها الحكومات والبنوك المركزية

ثانيا: كشف مجلس الدولة عن الطبيعة القانونية للبيتكوين اذ عدها ممتلكات منقولة غير ملموسة. بالرغم من ذلك ممكن ان نرى بان ذلك مقتصر على البيتكوين وما يشابهها من العملات الرقمية، وكذلك الحال لا ينطبق على البيتكوين نفسها إذا ما استخدمت كوسيط للتبادل وليس للاستثمار او المضاربة.

ثالثا: راعى مجلس الدولة الفرنسي العدالة الضريبية عبر التفرقة بين الارباح الناتجة عن ممارسة نشاطات معينة، اذ فرق ما بين الاحكام الضريبية التي تخضع لها عملية تداول البيتكوين، وما بين نشاطات اخرى كالتعدين

رابعا: ان القرار قارب كثيرا ما بين الجوانب القانونية والفنية، حيث انه استند الى كثير من التوضيحات الفنية للاستناد عليها في قرارها

خامسا: استرشد واستند القرار على كثير من البحوث والتقارير التي اعدتها الهيئات الدولية والاقليمية التي تخص العملات الرقمية، اضافة الى الاخذ بواقع التعامل بها



تطبيقات العملات الرقمية في القضاء الجنائي

سبق ان ورد في المقرر بان العملات الرقمية يمكن ان تمثل ارضية خصبة لارتكاب العديد من الجرائم المالية، وقد تصدى القضاء في عديد من الدول الى هذه الظاهرة بالرغم من صعوبة السيطرة عليها، لما تتمتع به العملات الرقمية عامة والمشفرة خاصة من جدار من الخصوصية والسرية على أطراف المعاملات في العملات الرقمية

من هذه التطبيقات هو موقف القضاء في الولايات المتحدة الامريكية من الجرائم التي تنفذ بواسطة العملات الرقمية، حيث تصدى في قضية رفعت لمحكمة المنطقة الغربية في نيويورك ، اذ ان حكومة الولايات المتحدة قد ادعت بان شخصا يدعى (ريتشارد بيتكس) قد حول اموال غير مرخصة و هي البتكوين، مخالفا بذلك قانون الجرائم والاجراءات الجنائية للولايات المتحدة الامريكية الذي ينص على:

أ-- يعاقب كل من أجرى عن علم أو يتحكم أو يدير أو يشرف أو يوجه أو يمتلك كل أو جزء من أعمال تحويل الاموال غير المرخصة، بغرامة وفقا لهذا العنوان او بالسجن لمدة لا تزيد عن 5 سنوات او كليهما

ب- كما هو مستخدم في هذا القسم يقصد بمصطلح "أعمال تحويل الاموال غير المرخصة" نشاط تحويل الاموال الذي يؤثر على التجارة بين الولايات أو التجارة الخارجية بأي طريقة أو درجة. وتتضمن الافعال التالية:



يشمل مصطلح "تحويل الاموال " تحويل الاموال نيابة عن الجمهور بأي وجميع الوسائل بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر التحويلات داخل هذا البلد أو إلى مواقع في الخارج عن طريق التحويل الالكتروني أو الشيك أو الحوالة أو الفاكس أو البريد السريع

دافع المدعى عليه بان البيتكوين ليست نقودا، بل هي لا تعدو عن كونها ممتلكات تستخدم للمقايضة بينها وبين سلع وخدمات اخرى، وبالتالي لا يمكن ان يعد التصرف بها تحويلا للاموال ، لذلك فان العنصر المادي المكون للجريمة انتفى في كون البيتكوين ليس نقود في المقابل اجابت الحكومة بان البيتكوين صالحة ان تكون نقودا وفقا للمفهوم الذي اورده القانون في انها تستجيب في كونها وسيلة لتحويل الاموال

ناقشت المحكمة المواد اعلاه (سابقا) من حيث عموم النص الذي يشير اليه، ولجأت الى تفسير النص صراحة بالوسائل اللغوية وكذلك التفسيرات القضائية السابقة ومعناه في الاصطلاح العرفي، وأشارت الى ان التفسير يجب ان يستند على الجمع بين المعنى اللغوي العادي والمعنى الاصطلاحي المعاصر، مستعرضة بذلك جملة من السوابق القضائية التي تناولت تفسير مصطلح الاموال في مختلف القوانين المصرفية وقوانين مكافحة تمويل الارهاب النافذة فضلا عن القانون المدني، واخيرا ما تعتبره الادارة نقدا يمكن ان يفي بمتطلبات مشروعة و بارتكاب الجرائم المالية، وصلت المحكمة بعد ذلك الى ان تفسير المال الذي يمكن ان يطلق على اية وسيلة للتبادل بين الناس ولو كانت اتفاقية.

فمن حيث اللغة وجدت المحكمة بان المال يمكن ان يفي بان يدخل معه البيتكوين ضمن هذا المفهوم، اما المعنى الاصطلاحي العام للمال فبالرغم من وجهته الا ان المحكمة وجدت بان المال والنقود يوجي معناهما الى تلك المطبوعات النقدية او المسكوكات المعدنية التي تصدرها الولايات المتحدة والمستخدم في عمليات التبادل



كما ان المحكمة تجد بان البيتكوين غير مستخدمة بصورة شائعة كوسيط للتبادل في المجتمع الامريكي، ولا يستخدم لاغراض اخرى شائعة مثل كونها اجرا مقابل عمل. اما في جانب المعنى التشريعي والقضائي، فقد استعرضت المحكمة جملة من قوانين الولايات المتحدة الامريكية التي يمكن ان تفسر النقود والمال بصورة موسعة او ضيقة بحسب اهداف القانون التي يبتغي تحقيقها من وراء تشريعه. وفي مجال السوابق القضائية، فقد اشارت الى ان مفهوم المال المشار اليه في عدد من القرارات و الاحكام القضائية السابقة يستوعب كل ما يمكن ان يحقق وظائف النقود، ومنها كونها وسيلة للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة للحساب

اخيرا فان تفسير معنى المال والنقود في القوانين الجزائية قد وجدت المحكمة ان المراد بالمال او النقد يمكن ان يتوسع به في ظل هذه القوانين، بما يستوعب اي شكل من اشكال المال او النقد، وذلك ان القانون الجنائي عندما يقر الجرائم المالية فإنما يجرمها حماية لإقتصاد البلد ونظامه المالي والنقدي، كما ان من غير المستساغ جمود النص على معنى واحد ويستثنى منه معان اخرى يمكن ان يرتكب بها ذات الجريمة لمجرد اختلاف في شكل واسطة الجريمة التي ترتكب بواسطتها، هذا بالاضافة الى قصد المشرع بذلك ليسبغ الحماية على النظام الاقتصادي والمالي و النقدي من العبث

وتوصلت المحكمة الى ان البيتكوين يمكن ان يعتبر نقودا لاغراض القانون الجرائم والاجراءات الجنائية انف الذكر، ونتيجة لذلك حكمت المحكمة بعقوبة السجن المقررة بالاضافة الى مصادرة المعدات الالكترونية ومصادرة ما يقارب الـ 190 مليون دولار امريكي



على اثر الحكم السابق تقدم المدعى عليه بطعن بخصوص قرار مصادرة الاموال امام محكمة الاستئناف في الولايات المتحدة، وقبلت المحكمة الطعن المقدم، واعادته الى محكمة الموضوع بسبب عدم تحوط الاخيرة في بعض الاجراءات الشكلية الخاصة بقرار المصادر

واخيرا فان اهم المبادئ التي يمكن استخلاصها من الحكم اعلاه تمثلت بما يلي:

اولا: استعانت المحكمة في الاستدلال على موضوع الدعوى بالابحاث القانونية والفنية التي تناولت مواضيع العملات الرقمية، وهذا يعزز اتجاه الاحكام والقرارات السابقة في انها تولي اهتماما كبيرا لموضوع الدراسات البحثية التي تتناول المواضيع المستجدة ومنها العملات الرقمية

ثانيا: اخذت المحكمة بالاثار التي يقرها العرف على تفسير معنى النقود من ناحيتين، الاولى من ناحية تقبل أطراف المعاملات لوسائل تبادل غير المعروفة او غير المقررة بصورة صريحة في القوانين النافذة، وكذلك الاخذ بالمعنى العرفي للنقود كمفهوم مجتمعي وليس قانوني او اقتصادي فقط

ثالثا: كانت المحكمة مرنة في رؤيتها في تفسير معنى المال والنقود، فلم تقتصر على المفهوم القانوني من نصوص وسوابق قضائية فقط؛ بل تعدت ذلك الى الاخذ بالمفهوم الاقتصادي واللغوي والعرفي، وهذا يعطي منهجا مرنا جديرا بالاتباع في تفسير القانون وتكييف الوقائع القانونية

رابعا: ابدت المحكمة اهتماما كبيرا بالغاية التي يستهدفها المشرع من وراء تشريع النصوص الجزائية، فلم يقتصر فهمها للنص على المعنى الظاهر والشائع فقط، اذ تعدته الى معان ومصاديق اخرى يمكن ان تشكل ذات النتيجة الجرمية التي جرمها المشرع، وهو اتجاه حسن لسد النقص في التشريعات الجزائية في معالجة الظواهر الاجرامية التي تستند للمعاملات بالعملات الرقمية ومنها البتكوين



سادسا : السياسات المالية الحكومية تجاه العملات الرقمية و ادوات التكنولوجيا المالية

أولا : السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه تجنب اعتماد العملات المشفرة

ان المخاطر القانونية التي تكتنف التعامل بهذه العملات كثيرة. إذ إنها لا تصنف كنقد، ولا كممتلكات خاصة طبقا للتشريعات والقوانين و الانظمة النافذة في كثير من الدول، بسبب افتقارها إلى غطاء مادي، خاصة وعدم صدورها من جهات مرخصة أو معتمدة تكون ملزمة قانونا بها. ان ذلك يطرح موضوع التكيف اللازم في التنظيم القانوني مع الحالة القائمة، على الاخص بالنسبة للعملات المشفرة، التي يجب ان تخضع لشروط العملات الرقمية، أو على الاقل قريبا منها، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ظروف المتعاملين، وطبيعة العملات المشفرة. حيث يمكن اظهار الجوانب الاتية التي تتفق عيها البنوك المركزية في مختلف دول العالم وهي

- ان العملات الافتراضية المشفرة لا يقوم بإصدارها أي بنك مركزي، أو أية سلطة إصدار مركزية رسمية يمكن الرجوع إليها.

- أن تلك العملات الافتراضية المشفرة ليس لها أصول مادية ملموسة.

- انها عملات ذات تذبذب عالي في أسعارها وبالتالي فهي ذات مخاطر استثمارية عالية.

- تتم عمليات مضاربة فيها.

- أنها عملات غير معترف بها دوليا.

- أنها عملات لا تخضع لجهات رقابية.



فالمخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات، وعدم خضوعها لايه ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية، قد تدفع بالسلطات الرقابية الى عدم قبول التعامل بها، وعدم توفير الحماية القانونية لمن يتعامل بها. فقد حذر البنك المركزي العراقي من تعامل المواطنين بالعملات الرقمية. كما أوضح أنه نظرا لتلافي اي تداعيات سلبية ناتجة عن التعامل بتلك العملات ، ذات التذبذب العالي وعمليات المضاربة فيها، فإنه لا يكفل مثل تلك العملات، ولا يوفر الحماية القانونية لمن يتعامل بها، ولم يمنح رخصة لاي عملة رقمية مشفرة حاليا. حيث اكد في بيان أنه "يتابع عن كثب التعاملات في سوق العملات الافتراضية العملات الرقمية والمشفرة، مشيرا الى المخاطر الكبيرة المرتبطة بتلك العملات و عدم خضوعها لايه ضوابط أو تشريعات قانونية أو رقابية أو فنية في العراق

كذلك، حذرت وزارة المالية السعودية، من التعامل أو الاستثمار في العملات الافتراضية ومنها العملات المشفرة. حيث انها لا تعد عملات أو أصول معتمدة داخل المملكة. ولكونها خارج نطاق المظمة الرقابية و لا يتم تداولها من خلال أشخاص مرخص لهم في المملكة، إضافة إلى ما تنطوي عليه كثير من تعاملاتها من احتيال وشبهة استخدامها في تعاملات مالية غير مشروعة ومحظورة نظاما، ولما لها من مخاطر استثمارية عالية مرتبطة بالتذبذب العالي في أسعارها.

وحذر بنك الكويت المركزي المواطنين من التعامل في سوق العملات الرقمية، مؤكدا أنها غير معترف بها دوليا، ولا تخضع لجهات رقابية.

كما حذر البنك المركزي المصري من التداول بالعملات الافتراضية الرقمية، وفي مقدمتها بيتكوين "لما ينطوي عليه من مخاطر مرتفعة." و تجعل الاستثمار بها غير مضمون العواقب." وأنها عملات "ليس لها أصول مادية ملموسة، ولا تخضع لاشراف أي جهة رقابية على مستوى العالم، وبالتالي تختار إلى الضمان والدعم الحكومي الرسمي." وأوضح أن "تلك العملات الافتراضية المشفرة لا يقوم بإصدارها أي بنك مركزي، أو أية سلطة إصدار

مركزية رسمية يمكن الرجوع اليها

و كانت ردة فعل البنك المركزي الاردني تجاه العملات الافتراضية المشفرة، قد ظهرت ابتداء من عام 2014، لغرض احتواء أية مخاطر، قد تشكلها منتجات الدفع الجديدة، أو التكنولوجيا التي تقوم عليها والابتكارات الناشئة عنها. حيث أصدر تعميمه الاول، الذي حظر بموجبه على البنوك وكافة المؤسسات المالية الاخرى الخاضعة إلى اشرافه، ورقابته التعامل بها، و بأي شكل كان. وكذلك عدم تبديدها مقابل عملة أخرى، أو فتح حسابات للعملاء للتعامل بها، أو ارسال أو استقبال حوالات مقابلها ، أو بغرض شراءها أو بيعها. كونها عملة ليست قانونية، لعدم وجود أي التزام على أي بنك مركزي لتبديل قيمتها مقابل نقود صادرة عن الحكومات، أو مقابل سلع عالمية متداولة مثل الذهب. وفي عام 2018 أصدر تعميمه الثاني لجميع البنوك والمؤسسات المالية الاخرى الخاضعة إلى اشرافه، ورقابته حيث اكد على استمرار سريان حظر التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة وبما يشمل جميع العملات الافتراضية الاخرى.



ثانيا : السياسات الحكومية المالية الدافعة باتجاه قبول اعتماد العملات المشفرة

ان الواقع العملي للنظام المالي، ودرجة تطوره في بعض البلدان يضاف اليها الظروف الاخرى، قد تسبب التوجه نحو قبول اعتماد العملات المشفرة فيها. ويأتي في مقدمة هذه العوامل، درجة تطور النظام المالي، و محاولة جذب المستثمرين و مساعدة المغتربين الذين يقومون بتحويل أموال إلى وطنهم، على توفير عمولات التحويل، اذ يمكن اجراء حوالات بواسطة عملة البيتكوين مثلا دون دفع تلك العمولات

فالدول التي لديها نظام مالي غير متطور، والتي تعتمد على حوالات المغتربين من الخارج، مرشحة لاعتماد العملات المشفرة كعملة رسمية. فقد أصبحت السلفادور أول دولة في العالم تتبنى عملة البيتكوين كعملة قانونية يمكن استخدامها في عمليات الدفع. وسيكون بإمكان المواطنين في السلفادور استخدامها مثل الدولار الأمريكي في البلاد. و ستسير دول أمريكا الوسطى والجنوبية بنفس هذا الاتجاه



قانونية العملات المعماة (المشفرة/ الافتراضية) حسب البلد أو الإقليم

الاتحاد الاوروبي (قانوني)

لم يصدر الاتحاد الأوروبي أي تشريع محدد يتعلق بوضع البيتكوين كعملة، ولكنه ذكر أن ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات لا تنطبق على التحويل بين العملة التقليدية (النقد الإلزامي) والبيتكوين.

ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات والضرائب الأخرى (مثل ضريبة الدخل) لا تزال تنطبق على المعاملات التي تتم باستخدام البيتكوين للسلع والخدمات.

في أكتوبر 2015، قضت محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي بأن "تبادل العملات التقليدية بوحدات العملة الافتراضية" بيتكوين "معفى من ضريبة القيمة المضافة" وأنه "يجب على الدول الأعضاء أن تعفي في جملة أمور المعاملات المتعلقة بالعملة، الأوراق النقدية والقطع النقدية المستخدمة في المناقصة القانونية"، مما يجعل بيتكوين عملة بدلا من كونها سلعة. و وفقا للقضاء لا ينبغي فرض ضريبة لأن البيتكوين ينبغي أن يعامل كوسيلة للدفع.

ووفقا للبنك المركزي الأوروبي، لا تنطبق قوانين القطاع المالي التقليدي على بيتكوين لأنه لا ينطوي على جهات فاعلة مالية تقليدية. غير أن آخرين في الاتحاد الأوروبي ذكروا أن القواعد الحالية يمكن توسيعها لتشمل بيتكوين وشركات بيتكوين.



يصنف البنك المركزي الأوروبي بيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل. وفي يوليو / تموز 2014، نصحت السلطة المصرفية الأوروبية البنوك الأوروبية بعدم التعامل بشكل افتراضي بعمليات مثل بيتكوين حتى يتم وضع نظام تنظيمي.

في عام 2016، تم إرسال اقتراح البرلمان الأوروبي إلى المفوضية الأوروبية للنظر فيه والذي تضمن مقترح إنشاء لجنة عمل لمراقبة العملات الافتراضية لمكافحة غسل الأموال والإرهاب، وهو ما تم تمريره من قبل 542 صوتا مقابل 51 مع امتناع 11 عضوا عن التصويت. قدمت المفوضية الأوروبية أيضا بشكل خاص اقتراحا "موازيا" يهدف إلى منع تقنيات التهرب الضريبي كما كشفت عنها وثائق بنما. في عام 2017 تم الكشف عن أن الاقتراح يتطلب تبادلات العملة المشفرة والمحافظ المشفرة لتحديد النشاطات المشبوهة

وفي عام 2013، أصدرت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمجموعة السبع البيان التالي في المبادئ التوجيهية التي يمكن أن تنطبق على الشركات المعنية بإرسال البيتكوين وعمليات أخرى. "قد تواجه خدمات الدفع على الإنترنت التي تسمح بتمويل طرف ثالث من مصادر مجهولة خطر متزايد لغسل الأموال / تمويل الإرهاب ". وخلصوا إلى أن ذلك قد يشكل "تحديات للبلدان في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومراقبته



الولايات المتحدة الامريكية (قانوني)

صنفت وزارة الخزانة الأمريكية البيتكوين كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل في عام 2013. لجنة تداول العقود الآجلة للسلع صنفت بيتكوين كسلعة في سبتمبر 2015. بالنسبة لدائرة الغيرادات الداخلية، يتم فرض ضريبة على بيتكوين كملكية. في سبتمبر 2016، قضى قاض اتحادي بأن "بيتكوين هي أموال ضمن المعنى العادي لهذا المصطلح

المكسيك (قانوني)

بتكوين قانوني في المكسيك اعتبارا من عام 2017. ومن المقرر أن ينظمها قانون فينتيش

جامايكا (قانوني)

اعلن بنك جامايكا (البنك المركزي الوطني)، علنا أنه يجب أن يخلق فرصا لاستغلال التكنولوجيات بما في ذلك العملات المعماة. وبناء على ذلك، قام بنك جامايكا في عام 2017 بالشروع في حملة للتوعية بالعملات المعماة كجزء من زيادة المعرفة المالية العامة وفهم العملات المعماة. وتشير الدلائل إلى أن إشارات بنك جامايكا المبكرة تشير إلى إطارها العام بشأن "أنظمة خدمة الدفع الإلكتروني بالتجزئة" التي يمكن أن توضع على الاعتبار الأولوية للعملات المعماة

الارجنتين (قانوني)

ممکن اعتبار بيتكوين كأموال، ولكن ليس عملة قانونية. ويمكن اعتبار البيتكوين منفعة أو شيئا بموجب القانون المدني في الأرجنتين، وقد تخضع المعاملات التي تجري بالبيتكوين لقواعد بيع السلع بموجب القانون المدني



البرازيل (قانوني)

غير منظم، وفقا لبيان صدر في عام 2014 عن مصرف البرازيل المركزي بشأن العملات المعماة، ولكنه لا يشجعه بسبب المخاطر التشغيلية. وفي نوفمبر 2017، أعاد مصرف البرازيل المركزي تأكيد هذا الوضع غير المنظم وغير المشجع

اكوادور (غير قانوني)

أصدرت الحكومة الإكوادورية حظرا على بيتكوين والعملات الرقمية الأخرى.

حظرت الجمعية الوطنية للإكوادور البيتكوين بما في ذلك العملات اللامركزية الرقمية / المعماة الأخرى، وذلك بسبب إنشاء نظام جديد لإدارة الأموال الإلكترونية التي تديرها الدولة. وسيخضع المشروع الجديد للإكوادور لسيطرة الحكومة ويرتبط مباشرة بالعملة المحلية الدولار. وسيكون المستخدمون قادرين على دفع ثمن الخدمات المختارة وإرسال الأموال بين الأفراد. وكان من المقرر أن يبدأ هذا العمل في منتصف فبراير 2015. وقال ديجو مارتينيز، وهو مندوب رئيس الجمهورية لدى مجلس التنظيم والسياسة النقدية والمالية، إن "الأموال الإلكترونية مصممة لتشغيل ودعم النظام النقدي للدولة

تشيلي (قانوني)

لا توجد قوانين على استخدام البيتكوين



المملكة العربية السعودية (قانوني)

لم يتم حظر بيتكوين من قبل أي طرف حكومي في المملكة العربية السعودية. وقد حذرت سلطة النقد العربي السعودي فقط من استخدامها لأنها عالية المخاطر ومعترف بها في السعودية، ولن يستفيد تجارها من أي حماية أو حقوق

المملكة الاردنية الهاشمية (قانوني)

أصدرت الحكومة الأردنية تحذيرا يثبط استخدام بيتكوين وأنظمة أخرى مماثلة.

يحظر البنك المركزي الأردني على البنوك، وصرف العملات، والشركات المالية، وشركات خدمة الدفع من التعامل بالبيتكوين أو العملات الرقمية الأخرى. في حين أنه حذر الجمهور من مخاطر البيتكوين، وأنها ليست عملة قانونية، لا يزال البيتكوين يقبل من قبل الشركات الصغيرة والتجار

لبنان (قانوني)

أصدرت الحكومة اللبنانية تحذيرا يثني عن استخدام بيتكوين وأنظمة أخرى مماثلة.

فلسطين (قانوني)

حذرت سلطة النقد الفلسطينية -التي تقوم بمهام البنك المركزي في فلسطين- من التعامل والاتجار بالعملات الافتراضية الإلكترونية. تحذير فلسطيني من التعامل بالعملات الافتراضية



مصر (غير قانوني)

طبقا لقانون البنك المركزي المصري رقم 194 لسنة 2020، يعاقب بالحبس أو وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز عشرة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيًا من أحكام المادة 206 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي.

كما نص القانون على أنه في حالة العودة لمخالفة أحكام المادة 206 من القانون، يحُكم بالحبس والغرامة معًا.

وتنص المادة 206 من القانون على: "يحظر إصدار العملات المشفرة أو النقود الإلكترونية، أو الاتجار فيها، أو الترويج لها أو إنشاء أو تشغيل منصات لتداولها أو تنفيذ الأنشطة المتعلقة بها، بدون الحصول على ترخيص من مجلس إدارة البنك المركزي طبقا للقواعد والإجراءات التي يحددها

الجزائر (غير قانوني)

في الجزائر، البيتكوين غير قانونية حاليا. وفقا للقرار الحكومي الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 2017 عن الجريدة الرسمية لقرارات الحكومة المصادق عليها من طرف الحكومة المادة 117 : "يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها" وأضافت نص للمادة كمتهم "العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الانترنت عبر الشبكة العنكبوتية، وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية، وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية" ووفقا المادة 117 من قانون المالية، فإن مخالفي هذا الأمر يعاقبون وفق القوانين السارية المفعول.



المغرب (غير قانوني)

في 15 نوفمبر 2017 قدمت شركة الخدمات الرقمية إم تي دي إس البيتكوين كوسيلة للدفع مقابل خدماتها في المغرب. وفي 20 نوفمبر 2017، أصدر مكتب الصرف بيانا عاما أعلن فيه أن "مكتب الصرف يرغب في إعلام الجمهور بأن المعاملات عن طريق العملات الافتراضية تشكل انتهاكا للوائح الصرف، وتكون عرضة للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في [القوانين القائمة] السارية وفي اليوم التالي، ردت السلطات النقدية أيضا في بيان صادر عن وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل، حذروا من المخاطر المرتبطة بالبيتكوين كافتقارها لحماية المستهلك وتقلبات سعر صرفها وامكانية استخدامها في " أغراض إجرامية، بما في ذلك غسل الأموال وتمويل الإرهاب " كما أنها لا تمثل للقوانين الجاري بها العمل

في 19 ديسمبر 2017 قال عبد اللطيف الجوهري والي بنك المغرب في مؤتمر صحفي عقده في الرباط أثناء الاجتماع الفصلي الأخير لمجلس بنك المغرب لعام 2017، أن البيتكوين ليست عملة وإنما هي "أصل مالي" أكثر مما هي "عملة" كونها لا تستجيب لثلاث معايير أساسية في العملات وهي: أن تكون وسيلة للأداء، وتشكل احتياطا للقيمة وأن تكون أداة "ادخار" والبيتكوين لا تستجيب لهذه المعايير". وحذر كذلك من مخاطرها ودعا إلى وضع إطار لاستخدامها لحماية المستهلك. وأضاف كذلك أن الرقمنة أداة لا محيد عنها.

الهند (قانوني)

في ديسمبر 2013، أدلى نائب محافظ مصرف الاحتياطي الهندي، ك.ج.شاكربارتي، ببيان مفاده أن مصرف الاحتياطي الهندي ليس لديه خطط لتنظيم البيتكوين.

الباكستان (قانوني)

حتى مايو 2020، لا يعترف مصرف الدولة الباكستاني بالعملات الرقمية. (المجلس الاتحادي للإيرادات) يقوم بالتحقيق في التجارة بالعملات الرقمية للتهرب الضريبي وغسل الأموال. تجارة بيتكوين حاليا لا تنظمها القوانين



جمهورية الصين الشعبية (قانوني)

مكن للأطراف الخاصة امتلاك والتجارة بالبيتكوين في الصين، بينما تحظر القوانين الشركات المالية مثل البنوك من ذلك.

في 5 ديسمبر 2013، قام بنك الصين الشعبي بخطوة أولى في تقنين البيتكوين من خلال منع المؤسسات المالية من التعامل بالبيتكوين. وفي بيان على موقع البنك المركزي، قال بنك الصين الشعبي أن المؤسسات المالية وشركات الدفع لا تستطيع منح تسعير البيتكوين وشراءها وبيعها أو تأمين منتجات مرتبطة بالبيتكوين.

وفي 16 ديسمبر 2013، كانت هناك تكهنات بأن بنك الشعب الصيني قد أصدر حظرا جديدا على معالجات الدفع من طرف ثالث من القيام بأعمال تجارية بتبادل البيتكوين، بيد أن بيانا صادرا عن شركة "بي تي سي تشاينا" يشير إلى أن هذا ليس صحيح، بل إن معالجات الدفع قد سحبوا طواعية خدماتهم

في 1 أبريل 2014، أمر بنك الشعب الصيني البنوك التجارية وشركات الدفع بإغلاق حسابات التداول بالبيتكوين في غضون أسبوعين و تجارة البيتكوين من قبل الأفراد قانونية في الصين،

في 9 فبراير 2017، العديد من التبادلات بالبيتكوين تأخرت أو توقفت في الصين، توقفت خدمة بيتكوين ورافقت الحملة على بيتكوين وغيرها من العملات الافتراضية وسائل الاعلام الصينية تظهر مخاطر العملة الافتراضية كأداة للأنشطة الإجرامية



سنغافورة (قانوني)

وفي ديسمبر 2013، أفادت التقارير بأن سلطة النقد في سنغافورة ذكرت أنه "سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعها وخدماتها أم لا فهو قرار تجاري لا تتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة".

في 22 سبتمبر 2013، حذرت سلطة النقد في سنغافورة المستخدمين من المخاطر المرتبطة باستخدام البيتكوين مشيرة إلى أنه "إذا توقفت البيتكوين عن العمل، قد لا يكون هناك طرف محدد مسؤول عن رد أموالهم أو بالنسبة لهم لطلب المساعدة" وفي ديسمبر 2013 ذكرت سلطة النقد في سنغافورة "أنه سواء كانت الشركات تقبل البيتكوين مقابل سلعها وخدماتها أم لا فهو قرار تجاري لا تتدخل فيه سلطة النقد في سنغافورة" وفي يناير 2014، أصدرت هيئة الإيرادات الداخلية في سنغافورة سلسلة من المبادئ التوجيهية الضريبية التي يمكن بموجبها معاملة معاملات بيتكوين على أنها تبادل مقايضة إذا تم استخدامها كطريقة دفع للسلع والخدمات الحقيقية. وسيتم فرض الضرائب على الشركات التي تتعامل بعملات البيتكوين على أساس مبيعاتهم من البيتكوين

ماليزيا (قانوني)

في 4 نوفمبر 2013، التقى بنك نيغارا ماليزيا مع أنصار بيتكوين المحليين لمعرفة المزيد عن هذه العملة ولكن لم يعلق على الأمر في ذلك الوقت. أصدر البنك المركزي بيانا في 6 يناير 2014 بأن البيتكوين غير معترف به كعملة قانونية في ماليزيا. ولن يقوم البنك المركزي بتنظيم عمليات بيتكوين في الوقت الحالي، ويجب على المستخدمين إدراك المخاطر المرتبطة باستخدام بيتكوين.

في 4 أكتوبر 2017، أعلن البنك المركزي الماليزي أن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي حظر العملات المعماة في ماليزيا سيتم الحسم فيه قبل نهاية العام



سويسرا (قانوني)

تخضع شركات بيتكوين في سويسرا لقوانين مكافحة غسل الأموال، وقد تحتاج في بعض الحالات إلى الحصول على ترخيص مصرفي.

وفي 5 ديسمبر 2013، قدم 45 عضوا من البرلمان السويسري اقتراحا بشأن الاستدامة الرقمية يدعو الحكومة السويسرية إلى تقييم الفرص التي يتيحها القطاع المالي للبلد باستخدام البيتكوين. كما طلب توضيحا بشأن الوضع القانوني للعمليات المعماة فيما يتعلق بقوانين القيمة المضافة والأوراق المالية ومكافحة غسل الأموال.

واستجابة لمفاهيم البرلمان، أصدر المجلس الاتحادي السويسري (سويسرا) تقريراً عن العملات الافتراضية في يونيو 2014. ويذكر التقرير أنه نظراً لأن العملات الافتراضية ليست في فراغ قانوني، فقد خلص المجلس الاتحادي إلى أنه لا داعي لاتخاذ تدابير تشريعية في الوقت الحاضر.

في عام 2016، أضافت زوج بسويسرا البيتكوين كوسيلة لدفع رسوم المدينة، في اختبار ومحاولة لدفع زوج كمنطقة تقدم التكنولوجيات المستقبلية. وتقوم شركة السكك الحديدية الفيدرالية السويسرية، وهي شركة سكك الحديد المملوكة للحكومة في سويسرا، ببيع بيتكوين في آلات التذاكر الخاصة به

فنلندا (قانوني)

صدرت إدارة الضرائب الفنلندية تعليمات بفرض الضرائب على العملات الافتراضية، بما في ذلك البيتكوين. فبدلاً من كونها عملة أو ضمان، تعتبر معاملة البيتكوين عقداً خاصاً يعادل عقد الاختلاف لأغراض ضريبية. شراء السلع بالبيتكوين أو تحويل البيتكوين إلى العملة القانونية "يدرك" القيمة وأي زيادة في الأسعار ستكون خاضعة للضريبة. ومع ذلك، فإن الخسائر ليست قابلة للخصم من الضرائب. ويعتبر تعدين البيتكوين كدخل مكتسب.

وذكر قرار مجلس الضرائب المركزي الفنلندي 034/2014 أن رسوم العمولة المفروضة على مشتريات البيتكوين من سوق الصرف هي، بموجب توجيهات ضريبة القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي معفاة من ضريبة القيمة المضافة. وذلك لأن المحكمة صنفت بيتكوين كأدوات للدفع في حين أن معظم البلدان تعامل استخدامها كوسيلة غير منظمة لتبادل السلع، أو حتى كجريمة



المملكة المتحدة (قانوني)

ذكرت حكومة المملكة المتحدة أن البيتكوين غير منظم حاليا و يعامل على أنه "عملة أجنبية" لمعظم الأغراض، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة / ضريبة السلع والخدمات.

يتم التعامل مع البيتكوين على أنه "مال خاص". عندما يتم تبادل البيتكوين للإسترليني أو للعملات الأجنبية، مثل اليورو أو الدولار، لن يكون هناك ضريبة القيمة المضافة المستحقة على قيمة البيتكوين نفسه. ومع ذلك، في جميع الحالات، سوف يكون من المقرر ضريبة القيمة المضافة بالطريقة العادية من الموردين لأي سلع أو خدمات يتم بيعها مقابل البيتكوين أو أي عملة معماة مماثلة أخرى. تخضع الأرباح والخسائر من العملات المعماة لضريبة الأرباح الرأسمالية

استراليا (قانوني)

في ديسمبر 2013، أشار محافظ بنك الاحتياطي الأسترالي في مقابلة حول قانونية بيتكوين قائلا: "لن يكون هناك شيء لوقف الناس في هذا البلد عن التعامل ببعض العملات الأخرى في متجر إذا أرادوا ذلك، وليس هناك قانون ضد ذلك، لذلك لدينا عملات متنافسة." أكدت أستراليا رسميا أنها سوف تعامل البيتكوين "تماما مثل المال" في 1 يوليو 2017 وأنها لن تخضع لضرائب مزدوجة

الإمارات العربية (قانوني)

قانون رقم (4) لسنة 2022 بشأن تنظيم الأصول الافتراضية في إمارة دبي

ليس هناك أي قرار رسمي يمنع تداول أو بيع وشراء العملات الرقمية في الإمارات العربية المتحدة لكن الحكومة دائما تحت المواطنين فقط بالتعامل مع الجهات المرخص لها في هذا المجال



سابعاً : المراجع

- التنظيم القانوني للرقابة على التكنولوجيا المالية-مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية-العدد الثاني 2022
- قانونية العملات المعماة حسب البلد أو الإقليم،ويكيبيديا الموسوعة الحرة
- التنظيم القانوني للعملات الرقمية،رسالة ماجستير ،اثير ابراهيم،جامعة الشرق الاوسط،الاردن. 2021
- توكل، فادي، 2019 ، التنظيم القانوني للعملات المشفرة البتكوين، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية
- شعبان، بتول، واخرون 2020. العملات المشفرة، البنك المركزي الاردني، الاردن: البنك المركزي الاردني، دائرة الاشراف على نظام المدفوعات الوطني
- صندوق النقد العربي 2019. مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي
- فوزي، شيماء 2016. "التنظيم القانوني للنقود الالكترونية"، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 14، العدد 50

- <https://www.ecb.europa.eu/euro/html/digitaleuro.en.html>
- European Parliament of The and of The council, Directive 2009/110/EC.
- France, Droit monétaire et financier et ses amendements en 2019.





Thank You